



اللجنة الثانية
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء
١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

(هولندا)

السيد هامبرجز

الرئيس:

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.33
16 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/51/87)،
و (A/51/208-S/1996/543)

(أ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/51/294)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو
(تابع) (A/51/291، و A/51/388)

١ - السيد أموريم (البرازيل): تكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، فقال إن التغييرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد الكلي في العقود الأخيرة تمثل تحدياً للسياسات الاقتصادية التقليدية. وإذا كانت بعض البلدان قد استفادت من عولمة التدفقات المالية، فإن بعض البلدان الأخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، قد تم تهميشها وأصبحت غير قادرة على جني ثمار هذه الظاهرة الجديدة. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد على كفالة توزيع مزايا التكامل المالي العالمي على نطاق أوسع. ومن الضروري أيضاً تعزيز وجود بيئة اقتصادية دولية تمكينية تكفل حداً أدنى من الاستقرار من أجل مواجهة الآثار السلبية المترتبة على التغييرات الفجائية في تدفقات رأس المال الخاص. ويجب أن تعمل جميع البلدان، ولا سيما البلدان الصناعية، على الإقلال من صور انعدام المساواة الاقتصادية العالمية وعلى التعاون مع البلدان النامية في هذا المجال.

٢ - ومضى يقول إنه من الضروري تعزيز الآليات التي تقدم قروضا بشروط ميسرة إلى البلدان النامية. ولذلك فإن من الأولويات الملحة أن يتم الوفاء بالالتزامات، وبخاصة فيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية. ومن الضروري أيضاً كفالة التمويل المستمر لمرفق التكيف الهيكلي المعزز وصندوق النقد الدولي، وتحسين نوعية القروض المقدمة بشروط ميسرة لكي يتم استخدامها استخداماً كاملاً في الأغراض الإنمائية.

٣ - واستطرد قائلاً إنه لا شك في المزايا التي يمكن اكتسابها من زيادة التدفقات المالية الدولية، ولكن يجب تذكّر أنها متقلبة نظراً إلى أن أسعار الفائدة وأسعار الصرف في البلدان الصناعية الرئيسية تمثل عناصر أساسية في تحديد هذه التدفقات.

٤ - وأردف قائلاً إن عولمة الأسواق المالية جعلت من التعاون الدولي عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الفعالة الرامية إلى الإقلال من المخاطر المرتبطة بتطبيق النظام. وعلى صندوق النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية، ولجنة بازل المعنية بالاشراف المصرفي، أن تلعب أدواراً هامة في هذا الصدد. ويتجه الاشراف المعزز من جانب المؤسسات المالية الدولية إلى تشجيع مؤسسات السوق على ممارسة الانضباط،

وكذلك فعلت زيادة المعلومات المتاحة للجمهور، وبخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الحالية للتعرض للخسائر التي تواجهها المؤسسات المالية.

٥ - وأضاف قائلاً إن وجود بيئة مستقرة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، عندما تكون مصحوبة بمعدل تضخم منخفض، وأسعار صرف تنافسية، وديون عامة يمكن إدارتها، ومؤسسات ديمقراطية، ومبادئ حسن الإدارة، يفضي إلى زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي. على أنه إذا كانت السياسات المحلية هي أهم العناصر المحددة لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، فإن للسياسات الدولية أيضاً دوراً هاماً. ويجب تعزيز الثقة في الأسواق عن طريق تعزيز إشراف البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وثمة ضرورة أيضاً لوجود آليات تمويل تكميلية مثل الترتيبات العامة للاقتراض التي وضعها صندوق النقد الدولي.

٦ - واستطرد قائلاً إنه يجب تكثيف الأعمال التحليلية المتعلقة بالتكامل المالي العالمي، وإن صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية مثل مصرف التسويات الدولية تتمتع بالخبرة التقنية اللازمة والقدرة على اتخاذ إجراءات بشأن التدابير المعتمدة. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع صندوق النقد الدولي لكي تكون مهياً على نحو أفضل لمتابعة المسائل المتعلقة بالتكامل المالي العالمي، والمساهمة في تعزيز نظام اقتصادي دولي يتسم بقدر أكبر من الاستقرار والسلامة والانفتاح. ويستحق مشروع القرار الذي ينادي بهذا التعاون أن توليه الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً.

٧ - السيد عبد اللطيف (مصر): قال إنه على الرغم من الترابط القائم بين المواضيع التي تتناولها المناقشة، فإن أهميتها البالغة بالنسبة للبلدان النامية تقتضي تناول كل منها على حدة. وبعد الاعراب عن القلق إزاء استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، قال إنه على الرغم من أن مبادرة البنك الدولي الجديدة من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لها قيمتها، فإن فترة الانتظار الطويلة والشروط التي تفرضها ستسبب كوارث للبلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للتكامل المالي العالمي، فإنه يمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لبعض البلدان النامية، وبخاصة نظراً لتقلب الأسواق المالية الدولية. وصحيح أنه يجب بذل جهود من أجل دمج الأسواق النقدية بالبلدان النامية في الأسواق المالية الدولية؛ غير أن ذلك لن يكون ممكناً إذا لم تتمتع هذه البلدان أيضاً بالحق في الاشتراك في عملية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي. ولذلك، فإن من الضروري زيادة هذا التنسيق وتجديد الالتزام بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

٨ - السيد برندرغاست (جامايكا): تكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فرحب بالتدابير التي ظهرت على مر السنين من أجل التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية، بما في ذلك المبادرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخراً من أجل تسوية مشاكل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن مشاكل الديون لا تزال تحدياً هاماً يواجهه المجتمع الدولي. فحتى مع الإعفاء من الديون ثنائياً في إطار شروط نابولي، لا يزال عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير قادرة على

تحمل عبء الديون بسبب التزاماتها المتعددة الأطراف المتعلقة بالديون. وذكر أن بلدان الجماعة الكاريبية وافقت على ضرورة أن يصبح مرفق التكيف الهيكلي المعزز قادرا على الاستمرار بذاته وأن يظل عنصرا أساسيا في استراتيجية صندوق النقد الدولي الرامية إلى مساعدة البلدان المنخفضة الدخل.

٩ - وأضاف قائلا إن عددا من المسائل المتعلقة بالديون لم تحظ بالاهتمام اللازم. وتشمل هذه المسائل تمويل المساعدة على دفع الديون؛ وتقاسم العبء بين الدائنين الثنائيين والدائنين المتعددي الأطراف وفيما بين الدائنين المتعددي الأطراف أنفسهم؛ ومعيار الأهلية للحصول على المساعدة على دفع الديون؛ وفترات الانتظار الطويلة بشكل غير معقول، والظروف اللازمة لبدء المساعدة المتعددة الأطراف على دفع الديون. ومن الضروري أيضا مراعاة الخصائص الفريدة للموقف الاقتصادي لكل بلد من البلدان، بما في ذلك العبء الضريبي للديون، عند تحديد القدرة على تحمل استمرار الديون. ويؤمل في أن تساعد الخطوات التي تتخذ من أجل التصدي لهذه الشواغل على التخفيف من عبء الديون في البلدان المتزايدة العدد التي تنوء بديون لا يمكنها أن تستمر في تحمل أعبائها.

١٠ - واستطرد قائلا إن البلدان المتوسطة الدخل التي استمرت في خدمة ديونها تواجه أيضا مشاكل تتعلق بالديون وإنها تحتاج إلى نظرة خاصة من أجل كفالة استمرارها في الحصول على تحويلات صافية إيجابية كافية، والإبقاء على توازن صحيح بين التمويل بشروط ميسرة والتمويل بغير شروط ميسرة من المصادر الثنائية والمصادر المتعددة الأطراف.

١١ - وأردف قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية تعتقد أنه من الضروري كفالة التجديد المناسب لمرافق القروض الميسرة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل توفير الموارد اللازمة بشروط يمكن تنفيذها دون فرض تضحيات على بلدان أخرى، كما تعتقد أنه يجب التصدي لمسألة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الذين لم يشاركو في نادي باريس.

١٢ - وأعرب عن قلقه إزاء إمكانية أن يهدد الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الناجمة عن المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن التنمية. فالمعونة المقدمة إلى البلدان النامية تمثل استثمارا في التنمية، ولذلك فهي أكثر من مجرد نقل للموارد المالية. وينبغي كفالة استدامة المؤسسة الإنمائية الدولية على الأجل الطويل بوصفها أداة رئيسية في التعاون الإنمائي، وأعرب عن أمله في أن يحرز تقدم بشأن هذه المسألة في اجتماع اللجنة الإنمائية الذي سيعقد في الربيع.

١٣ - ومضى يقول إن بلدان الجماعة الكاريبية ما زالت تؤكد على المناداة بمزيد من التعاون بين المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين تنسيق الاقتصاد الكلي وتعزيز التعاون الإنمائي الدولي. ويجب أن يتمثل الهدف في استراتيجية شاملة تتناول جميع أنواع الديون والبلدان المدينة، وزيادة تخفيض عبء خدمة الديون، وزيادة المرونة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون، ووضع برامج جديدة وابتكارية، وتوسيع مرافق المؤسسة الإنمائية الدولية.

١٤ - السيد أحمد (المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن الوقت مناسب جدا لهذه المناقشة نظرا للحاجة الى إيجاد سبل جديدة وابتكارية لتمويل التنمية حتى لا يتعرض للخطر تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية مطالبة البلدان المانحة بأن تضع جداول زمنية خاصة بها من أجل تحقيق هدف تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الاجمالي الى المساعدة الانمائية الرسمية. ويمكن تحديد الهدف على أساس أعلى مستوى من المساعدة الانمائية الرسمية توصل اليه البلد في السابق. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان المانحة، عندما تشهد انتعاشا للنمو الاقتصادي، أن تنظر في إمكانية المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الارتفاع في دخلها من أجل التعاون الانمائي الدولي.

١٥ - وأضاف قائلا إنه يتصور سيع إمكانات واقعية لسبل جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. أولا، يجب أن يركز الاستثمار الخاص على التنمية التي تركز على الناس والسليمة من الناحية البيئية، وعلى تعزيز قدرات البلدان النامية في هذه المجالات. وثانيا، يجب توفير حوافز جديدة للمستثمرين من القطاع الخاص. فبدلا من تقديم حوافز مثل الإعانات الائتمانية من أجل التصدير، من المحتمل أن يكون أكثر فعالية مكافأة أصحاب المشاريع الذين يستثمرون بنجاح في أقل البلدان والمناطق نموا (التي يجب تحديدها بوضوح) عن طريق تقديم امتيازات ضريبية لهم على الأرباح الناجمة عن هذه الاستثمارات. ويمكن توفير أنواع إضافية من التأمين على المخاطر بالإضافة الى الأنواع التي تقدمها حاليا منظمات مثل وكالة ضمانات الاستثمار المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتأمين ضد المخاطر غير التجارية.

١٦ - وقال، ثالثا، إنه بغية اجتذاب المزيد من الأموال من أجل تجديد البيئة والتنمية البشرية وغيرهما، من الملح إعادة النظر في المفاهيم والمنهجيات الحالية المتعلقة بتحديد جدوى هذه الاستثمارات وإمكانية الربح منها. ويمكن للقطاع الخاص أن يتعلم الكثير من المنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات التنمية الدولية، فيما يتعلق، على سبيل المثال، بإمكانية الربح من الإقراض الى الفقراء بشكل عام وبالفوائد من تقديم الائتمانات الى النساء الفقيرات.

١٧ - وذكر، رابعا، أن من الهام إيجاد وسائل لتعزيز التعاون الانمائي الثنائي والمتعدد الأطراف عن طريق توليد دعم أقوى وإيجاد مقدمي دعم وحلفاء جدد. ويمثل المستثمرون الماليون من القطاع الخاص وصناعة إعادة التأمين حليفين من هؤلاء الحلفاء، ولكل منهما مصلحة في التنمية والاستقرار والاستدامة.

١٨ - وأضاف، خامسا، أن من المستصوب تعزيز قضية التعاون الانمائي لدى الجمهور بشكل عام ولدى السياسيين في البلدان المانحة عن طريق التأكيد على أن المعونة تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد تقديم المساعدة الى البلدان الفقيرة من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها الوطنية. والواقع أن قدرا كبيرا من المساعدة المالية المقدمة الى هذه البلدان هو في صالح مجالات مشتركة عالميا، أي أنه يتصدى لشواغل هي محل اهتمام الجميع مثل طبقة الأوزون، والتنوع البيولوجي، والمناخ العالمي، والصحة العالمية، والاستقرار العالمي عن طريق الأمن البشري.

١٩ - وقال، سادسا، إن من الضروري توسيع نطاق دائرة المانحين. فقد أحرزت بعض البلدان النامية تقدما سريعا الى درجة أنها أخذت تصبح من البلدان المانحة نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الفقر والتدهور البيئي قد أثار لدى الجمهور بشكل عام استعدادا للمساهمة في التنمية كمستهلكين لا كدافعي ضرائب، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق دعم مبادرات "الثلث العادل".

٢٠ - وذكر، أخيرا، أنه يمكن تبرير عملية استكشاف مصادر تمويل إضافية جديدة اذا كان من الممكن إثبات أن تعزيز استخدام التمويل الخاص من أجل التنمية وتحسين حالة التعاون الإنمائي استنادا الى آليات التمويل الحالية لم يحققا النتيجة المرجوة وهي توفير التمويل المناسب لجميع الاحتياجات الانمائية الماسة. وتعكس معظم الموارد "العالمية" الجديدة أيضا موارد الدخل الوطني. ويجب توجيه أية موارد إضافية على الصعيد الدولي عن طريق قنوات المساعدة الانمائية الرسمية القائمة. وينبغي أن يكون أحد الشواغل التي توجه البحث عن مصادر جديدة وابتكارية للتمويل هو تحرير الموارد من أجل استخدامها حيث توجد أمس حاجة اليها، أي من أجل أقل البلدان نموا ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن أجل الأهداف ذات الأولوية التي وضعتها المؤتمرات المعقودة مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢١ - السيد فيفاس (فنزويلا): قال إن لا رجوع عن التكامل الاقتصادي والعولمة؛ ولذلك لا يوجد لدى البلدان أي بديل آخر عن انتهاج سياسات اقتصادية منضبطة اذا أرادت الاستفادة من النمو المستدام. وإن فنزويلا على اقتناع بأن مفتاح التقدم والتنمية هو اعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة مصحوبة بالسياسات الاجتماعية المناسبة. غير أنه، مثلما تضطر فنزويلا وغيرها من البلدان النامية الى التكيف مع ضغوط العولمة، كذلك على الهيئات المتعددة الأطراف أن تغير هياكل صنع القرارات فيها اذا أرادت أن تحافظ على أهميتها في المستقبل. ولا يمكن تخيل أن يستمر اتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على الأسواق المالية والنقدية الدولية بدون مشاركة البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تترتب مسؤولية خاصة على البلدان الصناعية الرئيسية فيما يتعلق بتأثير سياساتها على الاقتصاد العالمي وعلى النمو والتنمية في باقي أنحاء العالم.

٢٢ - وأضاف قائلا إن فنزويلا ترحب بالأهمية التي يوليها صندوق النقد الدولي الى العوامل الاجتماعية. فبالإضافة الى التأكيد على ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، وإصلاح نظام الصحة العامة، وتوفير شبكة أمان اجتماعية فعالة، ينادي صندوق النقد الدولي بتحسين الفعالية في الادارة العامة والقضاء على الفساد. ويؤيد بلده هذه الأهداف، ويقوم هو نفسه بتنفيذ برنامج من أجل الاستقرار والتغيير الهيكلي يسمى بجدول أعمال فنزويلا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي.

٢٣ - وفي ختام كلمته، أثنى على الدور الهام الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحسين البيئة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية بفضل جهودهما المتواصلة الرامية الى تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وتوفير التمويل الانمائي.

٢٤ - السيد إنكيريوانغ (اندونيسيا): قال إن التخفيف من الديون في الأجل الطويل أمر ضروري بالنسبة للتقدم الاقتصادي للبلدان النامية، لأنه بدون هذا التخفيف لا يمكن أن يكون لدى البلدان المثقلة بالديون أي أمل في تحقيق المستوى اللازم من النمو لانتشال سكانها من وهدة الفقر. وذكر أن وفده لهذا السبب يرحب بالمبادرة الأخيرة من جانب مؤسسات بریتون وودز التي تستهدف زيادة تخفيض الدين العام للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن احتمالها. وأضاف أن مدفوعات الديون ينبغي تخفيضها إلى مستويات مقدر عليها لا تشل النمو الاقتصادي وجهود التنمية في أفقر البلدان النامية.

٢٥ - وذكر أن وفده يؤيد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنه يعتبر أنه كان يمكن للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي أن يكونا أكثر سخاء في مساهمتهما. على أنه أضاف أن وفده يرحب بالتزام صندوق النقد الدولي بالمشاركة في المساعدة المعززة التي تقدم في إطار المبادرة من خلال العمليات الخاصة لمرفق التكيف الهيكلي المعزز. وقال إن وفده يؤيد بقوة إنشاء صندوق استئماني ويرحب بما وعد به البنك الدولي من تقديم مساهمة أولية قدرها ٥٠٠ مليون دولار، وحث البنك على أن يقدم مساهمة أكبر كثيرا في المستقبل.

٢٦ - وفيما يتعلق بكيفية التخفيف من الديون والإطار الذي يتم فيه، ذكر أنه ما زالت هناك أسئلة كثيرة بغير جواب. وقال، أولا، إن وفده يعتبر أن فترة الست سنوات فترة طويلة جدا وأنه يفرض خلالها من القيود ما لا تستطيع الاقتصادات الضعيفة تحمله. وذكر أنه ينبغي لهذا السبب تقصير فترة التكيف إلى ثلاث سنوات. وأضاف أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تطبق تلقائيا على البلدان التي أثبتت بالفعل سجلا طيبا في السنوات الثلاث الماضية. وذكر، ثانيا، أن وفده وإن كان يتفهم ضرورة رصد الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة من الوقت لضمان سلامة تمويل هذه الإصلاحات وتنفيذها تنفيذا فعالا، فإنه يأمل أن يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بأهلية أي بلد للحصول على الإعفاء الضريبي بعد أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب المشاكل الذي يواجهها ذلك البلد بالذات. وأضاف أن من المهم أيضا أن تتم مستقبلا زيادة عدد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أعلنت أهليتها للإعفاء من الديون بحيث يتجاوز العدد الحالي لهذه البلدان وهو ثمانية بلدان. وقال إن وفده يؤيد أيضا الدعوة إلى زيادة الشفافية وإلى مشاركة البلدان الدائنة في أية استعراضات أو تحليلات يتم القيام بها خلال فترة التكيف.

٢٧ - وذكر أن وفده يرحب بقرار نادي باريس بزيادة النسبة الأصلية لتخفيض الديون التي تقرر في نابولي وهي ٦٧ في المائة إلى ٨٠ في المائة، ولكنه يرى أن ذلك لن يؤدي في الواقع إلا إلى إعفاء فعلي يتراوح بين ١٧ و ٢٠ في المائة. وأضاف أن تخفيض الديون كان يمكن أن يكون أكبر من ذلك لو أن نادي باريس نظر في تخفيض الديون بنسبة ٩٠ في المائة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتحويل الصافي للموارد، قال إن وفده يلاحظ أنه في الوقت الذي أخذت تزداد فيه تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال، فإنه لم يستفد من زيادة تحويل الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو سوى عدد محدود من البلدان النامية. وذكر أن عددا كبيرا من

البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لم تستطع حتى الآن اجتذاب هذه التحويلات مما اضطرها إلى الاعتماد اعتمادا كاملا في تعزيز جهودها الإنمائية على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أخذت تتناقص.

٢٩ - السيد هيرمان (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إنه عندما يتعرض بلد من البلدان لصدمة خارجية فإن الأوساط المالية تبدأ تقلق على قدرة ذلك البلد على تسديد ديونه ويمكن أن ترفض حصوله على الموارد التي يحتاج إليها. وذكر أنه لهذا السبب قام صندوق النقد الدولي بإنشاء مرفق التمويل التعويضي الذي يفترض فيه أن يكون مرفقا سريع الصرف قليل الشروط لمساعدة البلدان عندما تتعرض لصدمة خارجية. وأضاف أن الجانب المتعلق بقلة الشروط قد اختفى في الثمانينات وتحول المرفق إلى آلية لتقديم الدعم للبلدان على أساس ترتيبات احتياطية مع الصندوق. ومنذ ذلك الوقت تم التوسع في "الترتيبات العامة للاقتراض" وأصبح هناك ٥٠ بليون دولار تم تجميعها للبلدان التي ليست لديها ترتيبات احتياطية ولكنها تحت مراقبة معززة لأنها بلدان شرعت تأخذ بنظام السوق. وذكر أن المسألة هي ما إذا كانت هذه الترتيبات ستكون خط إمداد كافيا في حالات الطوارئ بالنسبة لجميع البلدان التي تستطيع الوصول إلى مصادر التمويل الخاصة ولديها رغبة في الاعتماد على تلك المصادر. وذكر أن هذه المسائل تحتاج إلى مزيد من المناقشة والتحليل.

٣٠ - السيد تولبت (غيانا): قال إن وفده يؤيد المبادرة الخاصة بتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأنه ينضم إلى الوفود الأخرى في الحث على تنفيذ هذه المبادرة بسرعة وبطريقة مرنة بحيث يبدأ ذلك قبل نهاية عام ١٩٩٦. وذكر أن العمل المنسق من جانب جميع الدائنين وتوفير الموارد الكافية لتمويله، وخاصة في المديين القصير والمتوسط، مسألة حاسمة بالنسبة لنجاح المبادرة. وقال إن وفده يأمل في أن تثبت فعالية الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف المقترح الذي تديره الرابطة الإنمائية الدولية، وإنه يرحب بما هو مقترح من إسهام البنك الدولي إسهاما أوليا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

٣١ - وذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تنفيذ المبادرة تنفيذا كاملا وعلى وجه السرعة وإجراء أية تعديلات قد يتطلبها تنفيذها. وقال إن المشاركة الكاملة للحكومات الدائنة أمر أساسي لنجاحها في نهاية الأمر، وأنه ينبغي تعزيز قدرات تلك البلدان في هذا الصدد، حيثما يكون ذلك ضروريا، من خلال الدعم المنسق لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي لهما مواصلة رصد هذه المبادرة والقيام، حيثما يكون ذلك مناسبا وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بتقديم توصيات بشأن تعزيزها. وقال إن ثمة جانبا من جوانب المبادرة يمكن أن يكون موضع تدقيق خاص من جانب الجمعية العامة والمجلس وهو تأثيرها على تخفيف الفقر على المستوى المحلي.

٣٢ - وذكر أن استراتيجية الديون التي أخذت في الظهور يجب أن تصحبها بيئة دولية موالية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ التام لنتائج جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأضاف في هذا الصدد أن وفده يتفق مع وجهة النظر التي أبداهها رئيس مجموعة ال ٧٧ وهي أن مشكلة الديون الخارجية يتعين التصدي لها بطريقة شاملة وبنهج متكامل ذي وجهة إنمائية.

٣٣ - السيد هيرمان (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيعمل بها على أساس كل حالة على حدة. وذكر أن المعيار الأساسي في التفاوض على كل حالة سيكون هو الاتفاق على أن البلد قد وصلت ديونه إلى مستوى يمكن احتمالها.

٣٤ - وأضاف أن ثمة انعداما للتوازن بين الإعفاء من الديون العامة والإعفاء من الديون الخاصة، حيث أن المصارف التجارية على استعداد للتنازل عن مطالبها أو تخفيض هذه المطالب بالنسبة للبلدان النامية المدينة لأنها تعلم أن هذه البلدان غير قادرة على الدفع. ومن ناحية أخرى فإن الحكومات تنظر إلى مسألة الإعفاء من الديون على أنها جائزة لحسن السلوك أكثر منها استجابة واقعية لمحنة البلدان المدينة. وقال إن المبادرة الجديدة تعترف بأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لن تكون في وضع يسمح لها بخدمة ديونها وأن من الأفضل تصفية الدفاتر والمضي في التنمية.

٣٥ - السيد مابيلانغان (الفلبين): قال إن استمرار أزمة الديون قد يكون مرجعه، جزئيا، إلى إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات حاسمة لتنفيذ مختلف قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة الديون.

٣٦ - وركز على بعض عناصر الحلول الراهنة لمشكلة الديون التي قد تحتاج إلى مزيد من التعزيز حتى يمكنها تلبية احتياجات البلدان النامية فقال، أولا، إن معايير احتمال الدين ينبغي تناولها بمزيد من المرونة. فالإسراف في الاعتماد على أداء الصادرات، مثلا، يمكن بسهولة أن يخفي نقاط ضعف هيكلية في الاقتصاد. ومع أنه قد أضيفت "عوامل تتعلق بسهولة التعرض للتأثير" فإن وفده يود أن يجري مزيد من المناقشة لمعايير الاحتمال، واقترح أن يعطى وزن أكبر لعوامل سهولة التعرض للتأثير والتوسع في العناصر التي تشتمل عليها هذه العوامل بحيث تشمل مقياسا ما للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أنه قد يكون من المفيد أيضا أن تكون هناك مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المماثلة لمؤشرات التنمية البشرية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - وذكر أن الشاغل الثاني الذي يشغل وفده يتعلق بالتواريخ التي تتوقف عندها تغطية شروط نابولي للديون. وأضاف أنه لم يستفد في الواقع من شروط نابولي سوى عدد محدود من البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون، وأنه يتعين إلقاء نظرة جديدة على موضوع الأهلية للديون نظرا لأن المبادرة الجديدة المتعلقة بالديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يمكن أن تبدأ إلا بعد استنفاد المرونة التي توفرها شروط نابولي. وأضاف أن الشاغل الثالث له يتعلق بجدول الأداء المطلوب بالنسبة للبلدان المؤهلة حتى تبدأ الاستفادة من المبادرة. وقال إن وفده يسره أن فترة الأداء يحتمل أن تكون ثلاث سنوات بدلا من ست سنوات، ولكنه يعتقد أنها يمكن أن تكون أطول من ذلك لأن كثيرا من البلدان المؤهلة قد شرعت فعلا في الإصلاحات المطلوبة التي يقوم برصدها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣٨ - وأضاف أن وفده قد سره أن المجتمع الدولي قام أخيراً باتخاذ إجراء حاسم فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف. وقال إن من الضروري تنفيذ المبادرة الجديدة في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق ذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تولد الإرادة السياسية الكافية، وخاصة بين البلدان الدائنة والمؤسسات المالية، لدعم المبادرة، كما يتعين عليها أن تنبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى رغبتها في هذا التنفيذ المبكر، وذلك بوسائل منها مطالبة هاتين المؤسستين بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

٣٩ - السيد الحتي (العراق): قال إنه منزعج للنتيجة التي تم التوصل إليها في تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦ (A/51/294) وهي أن عدد البلدان النامية المثقلة بالديون لم يتناقص، وهو وضع توضحه مؤشرات الديون الواردة في الفقرة ٢٤. وأضاف أن استمرار الأزمة الاقتصادية في تلك البلدان، وهي أزمة ناجمة عن أعباء ديونها الخارجية، تؤثر تأثيراً سلبياً على برامجها الإنمائية. وذكر أن من الضروري لهذا السبب توجيه مزيد من الاهتمام إلى العثور على حل دائم لمشكلة الديون من خلال التفاوض بين الأطراف المعنية. وقال إنه ينبغي إعادة جدول الديون دون الخضوع في ذلك لأية معايير سياسية. كما ينبغي ضمان التحويل الصافي للموارد إلى البلدان النامية حتى يمكن توفير الحافز لنموها الاقتصادي. وذكر أنه ينبغي تحقيقاً لهذه الغاية بذل الجهود من أجل توفير بيئة اقتصادية عالمية مواتية من خلال تعزيز التعاون الدولي بكل الوسائل المتاحة.

٤٠ - وقال إن موقف حكومته من أزمة الديون الخارجية هو أنه ينبغي شطب متأخرات الديون وإعادة النظر في استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي مسألة التدفقات المالية العكسية حيث ينبغي أن يكون الهدف هو تمكين البلدان النامية من الحصول على شروط تساهلية وعلى الأموال اللازمة لبرامجها الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن وفده قد صوت دائماً مؤيداً لجميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع وأنه أيد الإعلان الختامي المتعلق بالموضوع والذي اعتمده في حزيران/يونيه ١٩٩٣ للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بين بلدان حركة عدم الانحياز والإعلان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز.

٤١ - السيد أسيمه (أوغندا): قال إنه لكي يمكن ترجمة مفهوم الدين المحتمل ترجمة عملية، يتعين تعزيز المبادرة الحالية المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتطبيقها بأكثر قدر ممكن من المرونة بحيث تشمل جميع أنواع الديون، وخاصة الديون المتعددة الأطراف، التي تشكل حالياً ٤٦ في المائة من ديون البلدان الأفريقية. وقال إن تدابير السياسات التي يتصدى بها للتشوهات الناجمة من جانب الطلب يتعين أن تصحبها تدخلات من جانب العرض تساعد على زيادة الانتاج وتشجيع التنوع وإزالة الاختناقات في العرض والعمل بذلك على تعزيز عائدات التصدير بالنسبة للبلدان النامية وتحسين ظروفها الاجتماعية.

٤٢ - وقال إن وفده يأمل في أن تتحقق قريباً منافع المبادرة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن تشمل هذه المبادرة مزيداً من البلدان. وذكر أن الأثر الفعلي لتنفيذ المبادرة على التدفق العام للمساعدة

الإنمائية الرسمية يتطلب دراسة دقيقة. وأضاف أن وفده يشارك البلدان النامية قلقها إزاء التطبيق الجامد لشروط التكيف الهيكلي.

٤٣ - السيد أيبواه (نيجيريا): قال إن أزمة الديون كانت محل بحث لأكثر من عقد من الزمان ومع ذلك فقد ظل عدد البلدان النامية المثقلة بالديون على ما هو عليه.

٤٤ - وسلم بأن أزمة الديون الخارجية ما زالت تمثل أكبر عقبة في طريق التنمية الاجتماعية، وذكر أن نيجيريا تسعى منذ منتصف الثمانينات لتنفيذ تدابير الإصلاح الاقتصادي في سياق برامج التكيف الهيكلي مما ترتب عليه كثير من المشاق الاجتماعية. وذكر أن خدمة الديون الخارجية لنيجيريا، وهي تزيد على ٣٠ في المائة من عائدات صادراتها، تمثل قيذا على قدرة نيجيريا على القيام بتنمية حقيقية.

٤٥ - وقال إن وفده يرحب بالمبادرة الجديدة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنه لا يفهم كيف يمكن لأي بلد من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، أن ينفذ برنامجا لجعل دينه دينا محتملا في وقت تتقلب فيه الأسعار العالمية للسلع الأولية. وعلاوة على ذلك فإن الحاجة إلى تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية على الصعيد القطري هي شرط قاس من شروط المبادرة الجديدة المتعلقة بالديون. على أنه أضاف أن الإطار الزمني الذي فرضته مؤسسات بريتون وودز والذي يتراوح بين ثلاث سنوات وست سنوات تقوم خلالها البلدان النامية المدينة للوصول بديونها إلى مستوى محتمل يبدو إطارا غير عملي نظرا للمستوى الحالي غير المحتمل الذي بلغته ديون كثير من البلدان النامية.

٤٦ - وقال إن أي جهد حقيقي تبذله البلدان النامية في التصدي لمسألة النمو المستدام والتنمية المستدامة يجب أن يشتمل على تدابير لحل أزمة الديون الخارجية حلا نهائيا. وعلى ذلك فإن أزمة الديون تتطلب جهودا منسقة من جانب المجتمع الدولي تتصدى لمسألة الديون الخارجية في مؤتمر دولي.

٤٧ - السيد هيرمان (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن الحل الأخير لمشكلة التأثير بتقلبات أسعار السلع الأساسية هو تنويع السلع الأساسية المنتجة والتنوع في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات.

٤٨ - السيد أوكانيوا (اليابان): قال إن الاتجاهات الأخيرة بالنسبة لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية غير مشجعة بالمرّة. وأضاف أن هذه المساعدة لم تزد في الواقع زيادة تذكر منذ عام ١٩٩٣. على أنه ذكر أن الوضع سيكون أكثر إظلاما في المستقبل لأن بلده، وهو أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٥، سوف يجد صعوبة بالغة في مواصلة زيادة هذه المساعدة في الوقت الذي يعمل فيه على تنشيط اقتصاده المتراخي وتخفيض عجزه المالي الكبير. وذكر أن كثيرا من البلدان النامية تجد نفسها في وضع مماثل. وأضاف أنه في مثل هذه الظروف يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها من أجل ضمان أن يفهم دافعو الضرائب أن تنمية البلدان النامية هي في صالحهم أيضا. وعندئذ يزداد إلى حد كبير

احتمال تأييدهم للمساعدة الإنمائية الرسمية. أما البلدان النامية فينبغي لها أن تحدد أهدافا إنمائية ذات وجهة إنتاجية كجزء من استراتيجية إنمائية جديدة تستند إلى شراكة عالمية جديدة. وأضاف أن وضع أهداف سهلة الفهم من هذا النوع يتيح لشعوب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وسيلة لقياس تقدم الجهود الإنمائية قياسا واضحا. وذكر أن وفده يأمل لهذا أن تكون هناك استراتيجية إنمائية تستند إلى شراكة عالمية جديدة ووضع هذه الاستراتيجية في مكان الصدارة من جدول أعمال الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية.

٤٩ - وقال إن وفده يؤيد المبادرة الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنه يرى أن تكون هذه المبادرة ملجأ أخيرا للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت ديونها مستويات لا يمكن استمرارها. وقال إن بلده يود أن يؤكد على الأهمية الأساسية لجهود المساعدة الذاتية من جانب البلدان المدينة لإعادة بنائها اقتصاديا.

٥٠ - السيد الأدبه (قطر): قال إن استمرار أزمة الديون الخارجية هو أكبر عقبة في طريق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وعلق على تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦ (A/51/294) فقال إن أهم تطور جديد في استراتيجية الديون الدولية هو تركيز الاهتمام الآن على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحث البلدان والمؤسسات الدائنة على اتخاذ تدابير تستهدف تخفيف عبء الديون على البلدان المدينة وتنفيذ استراتيجية دولية للديون تمتد فوائدها إلى جميع البلدان النامية المدينة.

٥١ - السيد أمزيان (المغرب): رحب بالمبادرة الجديدة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإنشاء صندوق لتخفيض الدين الخارجي للبلدان الفقيرة. وقال إن هذه المبادرة تؤكد إدراك المجتمع الدولي لضرورة تنسيق الجهود لمعالجة مشكلة الديون الخارجية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود جميع الدائنين وأن تعضي البلدان المدينة من قدر كبير من ديونها مع توفير تدابير حسنة التصميم من أجل التسوية. ولكن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن المجتمع الدولي لم يفكر في اتخاذ تدابير مماثلة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل التي تطبق الآن سياسات اقتصادية كلية موجهة من تعزيز حالتها المالية الشديدة الهشاشة. ومن المؤسف ملاحظة أن اهتمام المجتمع الدولي بجعل الدين الخارجي عبئا محتملا تضاعف منذ أن أصبح واضحا أن حالة هذه البلدان لم تعد تشكل خطرا على الاستقرار المالي للمصارف الدولية الخاصة. ولا بد لإيجاد حل عادل ودائم لأزمة الدين الخارجي في البلدان النامية من تعزيز التعاون فيما بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة على السواء.

٥٢ - وأردف قائلا إنه وإن كانت البلدان النامية مسؤولة عن اعتماد سياسات وطنية رشيدة لاتقاء خطر الصدمات الخارجية ضمن غيرها، فإن للدين الخارجي أثرا سلبيا على مقدار ما تنفقه البلدان النامية على تمويل الاستثمار ويشكل مصدر استنزاف لا يطاق للمدخرات الوطنية. وأعرب عن قلقه لأن معظم التحويل الصافي الموجب من الموارد المالية إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٥ ذهب أساسا إلى قلة من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها. وأضاف قائلا إنه لما كانت تدفقات استثمارات الحافظات متقلبة، فقد تكون العواقب

وخيمة لو قرر المستثمرون الانسحاب جملة من البلدان المعنية. ويضاف إلى ذلك أن تدفقات الأموال إلى أفريقيا، ولا سيما بلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تكاد تكون غير موجودة. كذلك، كان التحويل الصافي للموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية سالباً كل سنة تقريباً منذ عام ١٩٨٧.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن الانخفاض المتواصل في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تشكل مصدراً حاسماً الأهمية لتمويل التنمية في معظم البلدان النامية أمر يتناقض والالتزامات المعقودة في المؤتمرات الدولية الأخيرة ويؤثر سلباً على موارد التعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٥٤ - وقال في نهاية كلمته إن وفده وإن كان يحث البلدان النامية على أن تتحمل مسؤولياتها كاملة باعتماد سياسات وطنية مناسبة، فإنه يأمل أن تدرك البلدان الصناعية أن التقدم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية سيكون امتداداً طبيعياً لازدهارها الاقتصادي وأن من الأفضل لمصلحتها الطويلة الأجل أن يكون هناك مجتمع دولي متمسك بتضامن حقيقي.

٥٥ - السيد قايد (اليمن): قال إن جهود البلدان النامية الرامية إلى إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة لم تفعل شيئاً للتخفيف من أعباء الديون الثقيلة الملقة على عاتقها، ولم تسفر المناقشات السنوية والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن عن أي أثر عملي. ويدخل بلده في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المشار إليها في الوثيقة A/51/291. ولن يكتب النجاح للإصلاحات التي أجراها اليمن بغية بناء اقتصاد سوقي المنحى ما لم يتلق المزيد من المساعدة. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تهيئة مناخ اقتصادي يساعد على التنمية وأن تفي البلدان الدائنة والمؤسسات المالية بالتزاماتها وتبذل جهداً منسقاً لمعالجة مسألة الدين وخدمته.

٥٦ - وأردف قائلاً إنه بدون المساعدة الدولية ستظل البلدان النامية تزرع تحت عبء لا يطاق من المديونية، وستعجز عن ترويج التنمية أو الاشتراك في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد تؤدي الصعوبات المحلية والمعاناة البشرية الناجمة عن ذلك إلى زعزعة الاستقرار العالمي في نهاية المطاف. ولا بد بالتالي من وضع استراتيجية دولية للديون يكون من شأنها حل مشاكل الدين التي تعاني منها البلدان النامية. وبناء عليه، يرحب وفده بمبادرة البنك الدولي التي تستهدف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما يرحب بمبادرة ليون التي اتخذتها مجموعة السبعة بشأن التنمية.

٥٧ - السيد راغافان (الهند): قال إنه وإن كان صحيحاً أن القليل من البلدان النامية استفاد من العولمة المتزايدة للسوق المالية، فإن معظم البلدان النامية لا يزال يعاني من عواقب اختلال التوازن الهيكلي ومن عجزه عن استيعاب الانجازات التكنولوجية الحديثة والعجز عن تحقيق قدر واف من بناء القدرات في المجالات الحاسمة. ولا بد للبلدان النامية، بالتالي، من تحسين نسبتها المتعلقة بخدمة الدين ومن توفير أموال

للأنشطة الإنمائية. وينبغي قلب الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ارتفاع فيها. ومما لا شك فيه في هذا الصدد أنه إذا ما أُريد تحقيق نتائج جوهرية فيما يتعلق بالالتزام الدولي بالقضاء على الفقر، فلا بد من زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار كبير، ولا سيما إلى البلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، ينبغي أن تبذل هذه البلدان بدورها جهودا كبيرة لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة مطردة.

٥٨ - ورحب بمبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة مشاكل الدين التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إن من الضروري العمل على إيجاد حل باكر ودائم وشامل لمشكلة الدين عوضا عن اتباع نهج المعالجة التدريجية لكل حالة على حدة. وينبغي أن تُتخذ دون إبطاء تدابير تتعلق بتخفيض الدين وإعادة جدولته وزيادة التدفقات المالية لصالح كل من البلدان التي عليها مدفوعات متأخرة والبلدان التي وفّت بالتزاماتها بتكلفة باهظة. وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان الصناعية الغنية المانحة يعارض هذه المبادرة الجديدة ويناهض اعتماد نهج عالمي يشمل الإعفاء من الدين.

٥٩ - وأضاف قائلا إن الهند اتخذت عدة تدابير لتفادي الوقوع في شرك الدين تشمل برنامجا واسع النطاق لتحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي على صعيد الاقتصاد الكلي. فهناك مجال في سياسات حكومته لكلا الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وتصمم سياسات في الوقت الحالي لتنشيط الإدخار المحلي وتكوين رأس المال. وقُدّر في هذا الصدد أن لدى الهند القدرة على استيعاب ما لا يقل عن ١٠ بلايين من الدولارات سنويا كاستثمار أجنبي مباشر. والقصد هو توجيه جل الاستثمارات الجديدة نحو القطاع الأساسي الذي تمثله الهياكل الأساسية.

٦٠ - السيد بوهيسكي (أوكرانيا): أعرب عن تأييده لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعداد واعتماد استراتيجية شاملة وعملية المنحى لحل مشكلة الديون الخارجية. ورأى أنه ينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية إلى تدابير لإعادة تشكيل عبء الدين وتخفيفه إلى جانب اعتماد سياسات اقتصادية سليمة وإجراء تعديل هيكلي لاقتصادات البلدان المدينة. وقال إنه على الرغم من اتخاذ نادي باريس عددا من الخطوات المرحب بها واتخاذ مؤتمر قمة مجموعة السبعة في هاليفاكس وليون قرارات جديرة بالثناء، فهو يرى أن مفتاح حل أزمة الديون الخارجية يكمن في تنظيم صناعات تحويلية تنافسية في البلدان المدينة وضمان تعاون هذه البلدان تعاوننا وثيقا مع البلدان الأخرى في مجالات يذكر منها نقل التكنولوجيا والوصول إلى أسواق العالم المتقدم النمو.

٦١ - وأردف قائلا إن الدين الخارجي لبلده زاد من ٣,٥ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٢ إلى ٨,٣ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٦ نتيجة لتخلف قطاع الصادرات في اقتصاده ومخططات الاستعاضة عن الواردات. وتفاقم هذا الوضع لأسباب منها الإنفاق الكبير من الميزانية على التحويل الهيكلي للاقتصاد، والتحويل الجاري للمجمع الصناعي العسكري، والجهود المبذولة للتخفيف إلى أقصى حد ممكن من آثار كارثة تشيرنوبيل النووية، وتنفيذ التزام حكومته بوقف تشغيل محطة القدرة النووية في تشيرنوبيل بحلول عام ٢٠٠٠. وتود أوكرانيا فضلا عن ذلك، وقد تكبدت خسائر كبيرة نتيجة الجزاءات المفروضة على

يوغوسلافيا السابقة، أن تدعو مرة أخرى إلى وضع آلية يكون من شأنها التخفيف من أثر جزاءات الأمم المتحدة على البلدان الثالثة. وقال إنه ينبغي الشروع في محاولات لإيجاد حل عادل وفعال لأزمة الديون الخارجية بنهج مختلف يستند إلى المشاكل الخاصة لكل دولة بمفردها.

٦٢ - السيد هيرمان (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن أهم موضوع تفتقت عنه المناقشة هو التغيير في الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالدين ومعالجة الدين، ولا سيما لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أعطيت استراتيجيات الخروج معنى جديدا، وحولت هذه الاستراتيجيات تركيزها إلى الدائن عوضا عن المدين. وقد أعرب عن بعض القلق إزاء ادخال شروط في تدابير التخفيف من عبء الدين، ولكن هذه لم تدخل إلا لتبديد القلق الذي يساور الدائنين وهي تساعد على تأكيد فكرة حصول الدائنين على شيء مقابل التخفيف من عبء الدين. ويعتبر التخفيف من عبء الدين جزءا واحدا في مجموعة متكاملة من التدابير المالية التي تشمل التمويل المحلي والتمويل الثنائي. والاختلاف الرئيسي في النهج الجديد هو أنه يغير رؤية مستقبل البلد.

٦٣ - وعن المشاكل المحيطة بالتحويلات الصافية من الموارد والمساعدة الإنمائية الرسمية قال إن ممثل اليابان طرق مسألة صعبة عندما تحدث عن فقدان الثقة لدى البلدان المانحة. وأضاف أن المؤسسات المتعددة الأطراف تحتاج إلى تقديم حجة أفضل إلى المجالس التشريعية المحلية وإلى دافعي الضرائب تقنعهم بأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية هي، في الواقع، في صالحهم كما هي في صالح البلدان المتلقية.

٦٤ - وأردف قائلا إن تدفقات التمويل الخاص تصل إلى عدة بلدان نامية، ولكن السؤال هو كيف يمكن توسيع وتعميق الوصول إلى هذا التمويل. وقد بدأ الاستثمار المباشر يحظى بأولوية أعلى وينظر إليه على أنه مكمل للاستثمار المحلي. ولكن أفضل طريقة لتنشيط الاستثمار هي العمل على تهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر. وعلى المجتمع الدولي أن يوسع رؤيته لتلك البيئة لتشمل المؤشرات الاجتماعية، وأحد أهداف الرؤية الجديدة للتعديل الهيكلي هو زيادة أهمية جوانبه الاجتماعية.

٦٥ - وقال في نهاية كلمته إن التركيز في التكامل المالي العالمي انتقل إلى إنشاء بيئة اقتصادية عالمية مناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. ورأى أن الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بتنسيق السياسات فيما بين البلدان النامية تدل على الاهتمام بتهيئة تلك البيئة المواتية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥